



شبكة الانتخابات في العالم العربي

نشرة المراقب الانتخابي

كانون الثاني/يناير 2010

شبكة الانتخابات في العالم العربي

Telefax: +962 64655043, Mobile: +962 795151590 , +962 777370650

P.O Box 212524 Amman

www.intekhabat.org

المحتويات

4	الفصل الأول: الجزائر - تنصيب الأعضاء الجدد لمجلس الأمة.....
4	أولاً: انتخاب رئيساً لمجلس الأمة.....
4	ثانياً: تعيين الثلث الرئاسي لمجلس الأمة.....
4	ثالثاً: إعادة انتخابات ولاية ورقلة.....
4	رابعاً: حركة مجتمع السلم بلا كتلة برلمانية في مجلس الأمة.....
4	خامساً: تنصيب هيكل مجلس الأمة.....
4	الفصل الثاني: البحرين - الانتخابات البلدية والنيابية 2010.....
4	أولاً: المرشحون.....
5	ثانياً: المراقبة المحلية والدولية.....
5	ثالثاً: المرأة والانتخابات.....
5	الفصل الثالث: مصر - الانتخابات الرئاسية والبرلمانية واختيار مرشد جديد للإخوان المسلمين.....
5	أولاً: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.....
5	المعارضة والانتخابات.....
6	قانون الدوائر الانتخابية.....
6	المرأة والانتخابات.....
6	ثانياً: انتخاب مرشداً عاماً جديداً للإخوان المسلمين.....
6	الفصل الرابع: العراق- الانتخابات النيابية 2010 والإحصاء السكاني.....
6	أولاً: الانتخابات النيابية.....
6	تسجيل الناخبين.....
6	الكيانات السياسية والمرشحون.....
7	الحملات الانتخابية.....
7	الحملات الإعلامية.....
7	حماية الانتخابات.....
7	أوراق الاقتراع.....
8	تصويت المهاجرين.....
8	مخالفات انتخابية.....
8	المراقبة والإشراف على الانتخابات.....
8	انتهاء الفصل التشريعي الأخير لمجلس النواب العراقي.....
8	ثانياً: انتخابات مجالس المحافظات 2009.....
8	ثالثاً: الإحصاء السكاني.....
8	رابعاً: انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان- العراق.....
8	الفصل الخامس: الأردن - الانتخابات النيابية.....
9	أولاً: موعد الانتخابات.....
9	ثانياً: نزاهة الانتخابات.....
9	ثالثاً: المرأة والانتخابات.....
9	الفصل السادس: الكويت- تحديد مقار لجان قيد الناخبين وتعديل جداول الناخبين.....
9	الفصل السابع: لبنان- الانتخابات البلدية وإقرار الكوتا النسائية.....
9	أولاً: الانتخابات البلدية.....
10	ثانياً: دراسة إحصائية.....
10	ثالثاً: المرأة والانتخابات.....
11	الفصل الثامن: موريتانيا- الأيام التشاورية وانتخاب نواب رئاسة مجلس الشيوخ.....

11	أولاً: الأيام التشاورية للأغلبية الرئاسية والبرلمانية
11	ثانياً: انتخاب نواب رئاسة مجلس الشيوخ
11	الفصل التاسع: المغرب- نظام الحكم اللامركزي
11	الفصل العاشر: فلسطين- الانتخابات الرئاسية والتشريعية
11	أولاً: تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية
11	ثانياً: انتهاء ولاية المجلس التشريعي
11	ثالثاً: انتخابات بلدية ومجالس محلية
12	الفصل الحادي العاشر: السعودية- تعداد للسكان ودراسة عن المجالس البلدية
12	أولاً: التعداد العام للسكان والمساكن
12	ثانياً: دراسة حول تجربة المجالس البلدية
12	الفصل الثاني عشر: السودان- الانتخابات العامة نيسان/أبريل 2010
12	أولاً: المرشعون والكتل السياسية
12	ثانياً: الجدول النهائي للانتخابات
12	ثالثاً: الناخبون المسجلون
13	رابعاً: إجراءات انتخابية
13	خامساً: المراقبة المحلية والدولية
13	سادساً: تمويل الانتخابات
13	سابعاً: المرأة والانتخابات
13	الفصل الثالث عشر: تونس- الانتخابات البلدية والتركيبة الجديدة للحزب الحاكم
13	أولاً: الانتخابات البلدية
13	الكيانات السياسية والمرشعون
13	الانتخابات السابقة
14	المرأة والانتخابات
14	ثانياً: التركيبة الجديدة للحزب الحاكم

الفصل الأول: الجزائر - تنصيب الأعضاء الجدد لمجلس الأمة

أولاً: انتخاب رئيساً لمجلس الأمة

أعيد انتخاب عبد القادر بن صالح رئيساً لمجلس الأمة الجزائري بالإجماع، يوم الأحد 10 كانون الثاني/يناير 2010، وذلك خلال الجلسة العلنية التي عقدت برئاسة العضو الأكبر سناً الطيب فرحات.

ثانياً: تعيين الثلث الرئاسي لمجلس الأمة

جرى يوم الأحد 10 كانون الثاني/يناير 2010 تعيين 16 عضواً من أصل 24 عضواً من أعضاء الثلث الرئاسي لمجلس الأمة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية. وبذلك فقد تم إعادة تعيين 8 أعضاء وهم: زبييري الطاهر، عبد الرزاق بوحارة، شلوفي مصطفى، عقبي عبد الله، بن عروس زهية، العايب الحاج، مدني حود، الواد محمد وتجديد 8 أعضاء وهم: قراب زهرة المدعوة وردة، قصري رفيقة، شاشوة لويزة، ملاح عمار، قزان عفان جيلالي، رمضان عمر، عبد القادر مالكي، العسكري محمد الطيب، في حين اختار الرئيس بوتفليقة الاحتفاظ بالمقاعد الثمانية المتبقية شاغرة لتعيين أصحابها لاحقاً. يشار إلى أنه تم انتخاب 48 عضواً في اقتراع التجديد النصفى لمجلس الأمة بتاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2009.

ثالثاً: إعادة انتخابات ولاية ورقلة

أعلن المجلس الدستوري الجزائري فوز قبي آدم بعد حصوله على 107 صوتاً، بعد إجراء إعادة انتخابات التجديد النصفى لمجلس الأمة الجزائري في ولاية ورقلة بعد إلغاء نتائج الانتخابات التي جرت يوم 29 كانون الأول/ديسمبر 2009 في الولاية.

رابعاً: حركة مجتمع السلم بلا كتلة برلمانية في مجلس الأمة

خسرت حركة مجتمع السلم (حمس) كتلتها البرلمانية في مجلس الأمة الجزائري بسبب عدم توفر النصاب القانوني المحدد بـ10 أعضاء على الأقل وذلك عقب انتخابات التجديد النصفى لمجلس الأمة في 29 كانون الأول/ديسمبر 2009. وكانت حصة (حمس) في مجلس الأمة 11 نائباً نصفهم جاؤوا بفضل التعيين ضمن حصة رئيس الجمهورية. وهذه المرة الأولى التي تفقد فيها القدرة على التمثيل ككتلة برلمانية منذ إنشاء مجلس الأمة في العام 1997.

خامساً: تنصيب هياكل مجلس الأمة

نصب مجلس الأمة الجزائري في 17 كانون الثاني/يناير 2010 رؤساء المجموعات البرلمانية ونواب رئيس المجلس، حيث عادت رئاسة أربع لجان إلى نواب الثلث الرئاسي، ثلاث لجان إلى حزب جبهة التحرير الوطني ومكتب المراقب البرلماني في ما سترأس التجمع الوطني الديمقراطي لجنيتين بالمجلس. وفيما يتعلق بنواب رئيس مجلس الأمة، فقد تم انتخاب كل من: حود مويصة محمد مداني ورشيد عساس نائبان للرئيس عن حزب جبهة التحرير الوطني، وعن الثلث الرئاسي جرى انتخاب زهرة ظريف بيطاط وعبد الرزاق بوحارة، وانتخب بوعلام درامشيني نائباً للرئيس عن التجمع الوطني الديمقراطي.

الفصل الثاني: البحرين - الانتخابات البلدية والنيابية 2010

أولاً: المرشحون

ارتفع عدد المرشحين للانتخابات البلدية والنيابية البحرينية 2010 إلى 143 مرشحاً حتى نهاية كانون الثاني/يناير 2010. وأعلنت 17 جمعية سياسية بحرينية رغبتها بالمشاركة في الاستحقاقين البلدي والنيابي والجمعيات هي: الوفاق الوطني الإسلامي، الأصالة الإسلامية، المنبر الإسلامي، المنبر التقدمي، التجمع

القومي، التجمع الدستوري، التجمع الديمقراطي، الإخاء الوطني، الفكر الحر، الصف الإسلامي، الحوار الوطني، الشورى الإسلامي، الميثاق الوطني، الوسط العربي، الرابطة الإسلامية، حركة عدالة، العمل الوطني.

يذكر أن الجمعيات السياسية الثلاث (الوفاق، المنبر الإسلامي، الأصالة) كانت قد سيطرت على الشارع البحريني خلال الانتخابات النيابية 2006.

ثانياً: المراقبة المحلية والدولية

تستعد المجموعة البحرينية المختصة بمراقبة الإعلام لمراقبة أوضاع الصحافة البحرينية ووسائل الإعلام خلال الانتخابات البلدية والنيابية البحرينية 2010. وذكرت المجموعة أن الهدف من المراقبة ليس إصدار تقارير وأرقام وإحصاءات، إنما من أجل الوصول إلى صحافة أكثر حيادية بحيث يستطيع المواطن البحريني أن يختار المرشح الأفضل دون النظر للانتماءات العرقية والحزبية. وأعلنت جمعيتنا البحرين لحقوق الإنسان وجمعية الشفافية عن عزمهما مراقبة انتخابات 2010 بعد أن شكلنا لجنة رسمية مشتركة حشدت 200 مراقب خضعوا للتدريب.

ثالثاً: المرأة والانتخابات

أكدت ناشطات سياسيات بحرينيات إلى أن وقوف المرأة في دائرة التردد حول الترشح يعود إلى الكلفة المادية الباهظة التي يقتضيها خوض المعترك الانتخابي، مشيرات إلى أن مرشحات الاستحقاقين 2002 و 2006 مازلن متورطات بدفع أقساط قروض بمبالغ كبيرة نتيجة لحملات انتخابية لم تنجح في ظل التكلفة الباهظة التي يحتاجها الترشح والتي قدرت بأكثر من 30,000 دينار بحريني. وكانت دراسات قد كشفت بأن تأخر المرشحات في إعلان ترشيحهن بفترة مبكرة كان عائناً سلبياً في الفوز خلال انتخابات العامين 2002 و 2006. وأشارت دراسة أعدها المجلس الأعلى للمرأة في البحرين إلى أن 74,1% من المجتمع البحريني لديه استعداد كبير لقبول ترشح المرأة للانتخابات، ما يعني أن المجتمع في هذا العام لن يكون عائناً أمام وصول المرأة في الانتخابات.

الفصل الثالث: مصر - الانتخابات الرئاسية والبرلمانية واختيار مرشد جديد للإخوان المسلمين

أولاً: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

المعارضة والانتخابات

طالبت قيادات بأحزاب المعارضة الرئيسية في مصر الرئيس محمد حسني مبارك بالتخلي عن رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم)، ووضع ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات البرلمانية 2010 والرئاسية 2011، وإجراء تعديلات تشريعية ودستورية تعزز فكرة التجربة الحزبية وتداول السلطة. وعلى صعيد متصل طالب الدكتور محمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر، إلى تشكيل هيئة عليا لوضع دستور دائم لمصر وتشكيل حكومة انتقالية تشرف على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وفيما يتعلق بترشح الدكتور محمد البرداعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد أعلن الدكتور البرداعي خلال رده على سؤال لمجلة (فورين بوليسي) الأمريكية، حول احتمالية ترشحه للانتخابات الرئاسية المصرية 2011، بأنه لا يريد أن يكون رئيساً لمصر وبأن لديه الكثير من الخطط الأخرى بدلا من ذلك.

قانون الدوائر الانتخابية

أكد الدكتور مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والبرلمانية في مصر في 28 كانون الثاني/يناير 2010 أن قانون تعديل وتقسيم الدوائر الانتخابية لمجلسي الشعب والشورى دخل مرحلته النهائية وهو حالياً في يد وزارة الداخلية المصرية للتحديد الجغرافي الجديد للدوائر وينتهي خلال أسابيع قليلة لعرضه على الحكومة وإحالته للبرلمان للموافقة عليه.

وأشار إلى أنه سيتم إدخال تعديلات في الدوائر تشمل تحديد دوائر جديدة لمحافظة حلوان وأكتوبر وتعديلات محدودة في الدوائر الحالية في ضوء الممارسة وحسب ظروف كل دائرة وكذلك يتضمن القانون تحديد 32 دائرة انتخابية للمرأة.

المرأة والانتخابات

ذكر الدكتور مفيد شهاب وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية في مصر بخصوص الانتخابات البرلمانية 2010 بأن التنافس على مقاعد المرأة ستكون بين الأحزاب وأن كل حزب سيقوم باختيار أفضل العناصر النسائية لديه وسيعمل على مساعدتها ودعمها.

ثانياً: انتخاب مرشداً عاماً جديداً للإخوان المسلمين

أعلن المرشد العام المنتهية ولايته لجماعة الإخوان المسلمين بمصر محمد مهدي عاكف يوم السبت 16 كانون الثاني/يناير 2010، أن الاختيار وقع على العضو القيادي في الجماعة محمد بديع، مرشداً عاماً جديداً وهو المرشد الثامن للإخوان. حيث انتهت ولاية عاكف يوم الأربعاء 13 كانون الثاني/يناير 2010. وفي ذات السياق أصدر الدكتور محمد بديع المرشد العام للإخوان في 28 كانون الثاني/يناير 2010 قراراً بتعيين الدكتور محمود عزت، والدكتور رشاد بيومي، وجمعة أمين نواباً للمرشد العام. كما تقرر استمرار خيرت الشاطر نائباً أول رغم وجوده في السجن. وتضمن القرار تعيين الدكاترة: محمد مرسي، وسعد الكتاتني، وعصام العريان متحدثين إعلاميين للجماعة، واحتفظ بديع لنفسه بمنصب المتحدث الرسمي باسم الإخوان.

الفصل الرابع: العراق- الانتخابات النيابية 2010 والإحصاء السكاني

أولاً: الانتخابات النيابية

تسجيل الناخبين

بلغ عدد الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات النيابية في شهر آذار/مارس 2010، حسب ما أعلنته المفوضية العليا للانتخابات 18,902,072 ناخباً.

الكيانات السياسية والمرشحون

ألغت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق واستناداً إلى قرار الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة في حظر مشاركة عدد من الكيانات السياسية، المصادقة على الكيانات السياسية التالية: حزب العدالة الكردستاني العراقي، كتلة كل العراق، سعدي فيصل الجبوري، تجمع السواعد العراقية، التجمع الجمهوري العراقي، الجبهة العراقية للحوار الوطني، المجلس الوطني لتجمع عشائر العراق، تجمع الوحدة الوطنية العراقي، تجمع المستقبل الوطني).

وعلى صعيد متصل أعلنت "هيئة المساءلة" والعدالة يوم الجمعة 8 كانون الثاني/يناير 2010، وهي الهيئة التي تشكلت بديلاً عن لجنة "اجتثاث البعث" شطب 15 كياناً سياسياً من بينها الكتلة البرلمانية للنائب صالح المطلك من المشاركة بالانتخابات البرلمانية بتهمة الترويج لأفكار حزب البعث.

كما وافقت المفوضية على حذف أسماء المرشحين للانتخابات مجلس النواب من العسكريين ومنتسبي القوات المسلحة والواردة أسماؤهم من الجهات المختصة. ووافقت على حذف أسماء المرشحين من المحكوم عليهم بالجرائم المخلة بالشرف وحذف أسماء المرشحين من المحكومين بارتكاب جرائم الإرهاب الواردة أسماؤهم من الجهات المختصة. وعلى صعيد قريب، أعلن عن تشكيل تحالف جديد باسم الكتلة (العراقية) يمثل قوى وشخصيات وطنية بارزة، ويضم 63 كياناً، ويتصدر التحالف رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي ونائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، ونائب رئيس الوزراء رافع العيساوي وزعيم جبهة الحوار الوطني صالح المطلك، الذي شمله قرار هيئة العدالة والمساءلة باستبعاده من حوض الانتخابات. كما يضم التحالف بعض الشخصيات العشائرية، في ما يخلو من الشخصيات الإسلامية.

الحملات الانتخابية

قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق أن موعد البدء للحملات الانتخابية للانتخابات النيابية سيكون في 7 شباط/فبراير 2010.

الحملات الإعلامية

تلخصت توصيات الاجتماع الموسع بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وعدد من الإعلاميين وممثلي الصحف والإذاعات والقنوات الفضائية والمواقع الإخبارية الالكترونية في العراق في 27 كانون الثاني/يناير 2010 والتي شكّلت بنود اتفاقية لتفعيل الدور الإعلامي في التثقيف والتشجيع الانتخابي والترويج لها إلى التالي:

1. ضرورة التغطية الإعلامية المحايدة، وتخصص جزء ومساحة من الصحيفة أو برامج القنوات الإذاعية والفضائية لنقل تطورات العملية الانتخابية ومعلومات تثقيف الناخب.
2. ضرورة التواصل مع المفوضية لأخذ المعلومات والإجراءات والأخبار وجعلها المصدر الوحيد لاستقاء المعلومات.
3. الحث على اعتماد الإعلاميين والالتزام بتعليمات المفوضية وإجرائها في نقل وتغطية الانتخابات.
4. ترويج الثقافة الانتخابية والمعلومات المتعلقة بإجراءات التصويت وآلياته من خلال تصنيع المشاهد وكتابة التقارير والمسامع الإذاعية وباللغات العراقية المعتمدة دعماً لجهود المفوضية إسناداً لعملها التثقيفي.
5. الدعوة إلى مؤتمر موسع للأكاديميين والمتقنين والإعلاميين في المحافظات وبغداد، لوضع آليات الدعوة إلى الحد من التزوير ومراقبة الانتخابات.

حماية الانتخابات

أقرت وزارة الأمن الوطني العراقية تشكيل لجنة كبرى تقوم بالتنسيق مع الحكومة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لحماية امن الانتخابات النيابية 2010 كما قامت الأخيرة بعقد مؤتمرها الأمني الأول الذي جرى خلاله مناقشة الخطة الأمنية الجديدة التي ستطبق في الانتخابات.

أوراق الاقتراع

بدأت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بطباعة أوراق الاقتراع الخاصة بالانتخابات النيابية 2010، والتي بلغت حوالي الـ 26 مليون ورقة اقتراع بـ 19 نوع متباين بواقع ورقة خاصة لكل محافظة، إضافة إلى ورقة خاصة بانتخابات خارج العراق وسيتم توزيعها على نحو 50,000 محطة اقتراع.

تصويت المهاجرين

بدأت 5 مكاتب من اصل 16 مكتباً من المفروض فتحها لإدارة الانتخابات النيابية العراقية في الخارج في كل من: (إيران، سوريا، تركيا، الأردن وبريطانيا). ويحق 1,900,000 ناخب عراقي مقيم بالخارج بالتصويت. يشار إلى أن معنيون أوضحوا أن كلفة الانتخابات النيابية التي ستجرى في مكاتب الاقتراع المفتوحة في 16 دولة تقدر بـ30 مليون دولار.

مخالفات انتخابية

قررت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تغريم 16 كياناً سياسياً بسبب المخالفات الدعائية أو الإعلان عن البرنامج الانتخابي أو بث دعاية انتخابية أو التثقيف لرقم قبل الموعد الرسمي لبدء الحملات الانتخابية. والكيانات المخالفة هي: (قائمة التجديد، الحزب الدستوري العراقي، الائتلاف الوطني العراقي، الحزب الشيوعي العراقي، ائتلاف وحدة العراق، الكتلة العراقية، ائتلاف دولة القانون).

المراقبة والإشراف على الانتخابات

أعلنت الجامعة العربية الأربعاء 13 كانون الثاني/يناير 2010، موافقتها الرسمية على المشاركة في الإشراف على الانتخابات النيابية 2010.

انتهاء الفصل التشريعي الأخير لمجلس النواب العراقي

أعلن رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور اياد السامرائي في 26 كانون الثاني/يناير 2010 انتهاء الفصل التشريعي الثاني والأخير لمجلس النواب العراقي.

ثانياً: انتخابات مجالس المحافظات 2009

ذكرت هيئة النزاهة في العراق أنها كشفت عن أسماء المزورين لمرشحي مجالس المحافظات التي جرت في كانون الثاني/يناير 2009. وقد تضمنت القوائم 340 مزوراً من 14 محافظة عراقية من ضمنها العاصمة بغداد وبناءً على ذلك صدرت أوامر قبض بحق البعض وأحيل البعض الآخر إلى المحكمة المعنية، وفي سياق ذلك شكلت هيئة النزاهة 14 مجموعة تحقيقه لتدقيق الوثائق الدراسية للمرشحين.

ثالثاً: الإحصاء السكاني

بدأ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق منذ 3 اشهر عمليات الترقيم والحصر للعمل في الإحصاء السكاني المتوقع إجرائه في تشرين الأول/أكتوبر 2010. يشار إلى أن عدد سكان العراق بلغ 19 مليون نسمة في إحصاء اجري عام 1997. في حين قدر مسؤولون عدد سكان العراق حالياً بـ 30 مليون نسمة من بينهم 3 ملايين يعيشون في إقليم كردستان، يعتقد أنهم يشكلون مجمل سكان العراق.

رابعاً: انتخابات مجالس محافظات إقليم كردستان- العراق

حددت حكومة إقليم كردستان- العراق 31 تشرين الأول/أكتوبر 2010 موعداً لإجراء انتخابات مجالس محافظات الإقليم الثلاثة (أربيل، السليمانية، دهوك). يذكر أن أول انتخابات لمجالس المحافظات في إقليم كردستان- العراق جرت في العام 2005 مع الانتخابات العراقية النيابية في ذلك الوقت.

الفصل الخامس: الأردن - الانتخابات النيابية

أولاً: موعد الانتخابات

أكد رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي إجراء الانتخابات النيابية في الربع الأخير من 2010، تنفيذاً للتوجيهات الملكية، وعدم النية بطلب تأجيلها.

ثانياً: نزاهة الانتخابات

أكد رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي خلال ترؤسه اجتماعاً في دار رئاسة الوزراء السبت 16 كانون الثاني/يناير 2010 اللجنة الوزارية المعنية بقانون الانتخابات باتخاذ ما يلزم لتشديد العقوبات على الجرائم الانتخابية وضمان عدم نقل الأصوات من الدوائر بشكل غير مشروع صيانة لحق المواطنين في اختيار مرشحهم بشكل يضمن عدم تزييف هذا الحق.

ثالثاً: المرأة والانتخابات

ذكرت الأمانة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة في الأردن أسمى خضر، أن الهيئات النسائية تتمسك بضرورة الإبقاء على الكوتا النسائية في مجلس النواب والمجالس المحلية، على أن يتم رفعها على الأقل إلى 20% سواء تغير قانون الانتخاب أو بقي بصيغته الحالية. وطالبت أن تمثل كل محافظة بمقعد، وإعطاء محافظة العاصمة ثلاثة مقاعد ومحافظة إربد مقعدين وكذلك لمحافظة الزرقاء. وركزت على ضرورة إعادة النظر في طريقة احتساب الكوتا بحيث تحدد الفئات من اللواتي يحصدن أعلى أصوات في المحافظة، وليس كما كان متبعاً تعلن أسماء الفئات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها.

الفصل السادس: الكويت- تحديد مقر لجان قيد الناخبين وتعديل جداول الناخبين

أصدرت وزارة الداخلية الكويتية قراراً بتقسيم وتأليف وتحديد مقر لجان قيد الناخبين في جداول الانتخاب على أن تبدأ أعمالها خلال شباط/فبراير 2010. وكذلك إجراء التعديل السنوي الذي يشمل: إضافة أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التي يشترطها القانون لتولي الحقوق الانتخابية، وإضافة أسماء الذين بلغوا سن العشرين عاماً واستوفوا سائر الصفات التي يتطلبها القانون، بحيث يؤشر أمام أسمائهم بوقف مباشرتهم حق الانتخاب إلى حين بلوغهم سن الحادية والعشرين، وإضافة أسماء من أهملوا بغير حق في الجداول السابقة، وحذف أسماء المتوفين، وحذف أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة، أو من كانت أسماءهم أدرجت بغير حق، وحذف من نقلوا موطنهم من الدائرة وإضافة من نقلوا موطنهم إليها. يشار إلى أن اللجنة التشريعية بمجلس الأمة الكويتي في 15 تشرين ثاني/نوفمبر 2009، وافقت على تخفيض سن الناخب في قانون الانتخاب من 21 إلى 18 سنة، لكنه لم يقر إلى الآن.

الفصل السابع: لبنان- الانتخابات البلدية وإقرار الكوتا النسائية

أولاً: الانتخابات البلدية

أقرت الحكومة اللبنانية يوم الجمعة 29 كانون الثاني/يناير 2010، انتخاب رئيس البلدية ونائبه مباشرة من الشعب. وإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها المقرر على دفعتين في شهر حزيران/يونيو 2010، وان تجري هذه الانتخابات وفق القانون الحالي مع ما يكون قد تحقق من توافقات، وتخصيص نسبة 20% من المقاعد في المجالس البلدية التي سيتم انتخابها في الصيف المقبل للنساء، بما يعني أن هناك 20% من المقاعد محجوزة للنساء، مشيراً إلى أن النساء الفئات هن اللواتي يحصلن على العدد الأكبر من الأصوات حتى لو كان هذا العدد متدنياً نسبياً.

وكان وزير الداخلية زياد بارود طرح مسألة الكوتا النسائية على مجلس الوزراء من ضمن مشروع إصلاحات لقانون الانتخابات البلدية نص على تخصيص 30% من المقاعد في المجالس البلدية للنساء. إلا أن النسبة عادت ورست على 20% بعد نقاش. ويفترض ان يحال هذا التعديل على المجلس النيابي لإقراره. وبالكاد تتعدى نسبة النساء في المجالس البلدية الحالية 2%. فيما أرجأ مجلس الوزراء البحث في ما تبقى من مشروع قانون البلديات إلى جلسة تعقد مطلع شباط/فبراير 2010 .

ثانياً: دراسة إحصائية

ذكرت جريدة النهار اللبنانية السبت 22 كانون الثاني/يناير 2010 انه تم الكشف عن دراسة مفادها أن مجموع الناخبين المسلمين بين 18 سنة و 21 سنة هو 180,383 أي ما نسبته 75,57% من مجموع اللبنانيين الناخبين من هذه الاعمار البالغ عددهم 238,683. وفي المقابل يبلغ مجموع الناخبين المسيحيين من هذه الفئة 57,995 أي ما نسبته 24,30%. وتفيد الدراسة التي أعدها الباحث يوسف الدويهي بفوارق كبيرة جداً في إعداد الناخبين من كل الطوائف في حال اقر خفض سن الاقتراع إلى سن الثامنة عشرة. فهذه القوائم تظهر المعطيات الآتية للناخبين بين 18 و 21 سنة وفقاً للطوائف:

– الأرثوذكس: 10,770 أي ما نسبته 4,51% من مجموع الناخبين في هذه الفئة في لبنان.
– الأرمن الأرثوذكس: 2,484 أي ما نسبته 1,04%.
– الأرمن الكاثوليك : 615 أي ما نسبته 0,26%.
– الانجيليون: 464 أي ما نسبته 0,19%.
– الكاثوليك: 7,606 أي ما نسبته 3,19%.
– الموارنة: 34,249 أي ما نسبته 14,35%.
– الأقليات: وتضم هذه الفئة الأرمن البروتستانت والسريان الأرثوذكس والسريان الكاثوليك والأقباط والكلدان والآشوريين والنسطوريين وما إلى ذلك: 1,807 أي ما نسبته 0,76%.
وتالياً فإن مجموع الناخبين المسيحيين بين 18 و 21 سنة هم وفقاً للقوائم الانتخابية للانتخابات البلدية في السنة 2010 الحالية في حال تم الاتفاق على أن يصوت هؤلاء في الانتخابات البلدية المقبلة في حال اقر ذلك هم 57,995 أي ما نسبته 24,30%.
في المقابل فان الناخبين بين 18 و 21 سنة لدى الطوائف غير المسيحية يتوزعون بحسب هذه الدراسة وفق الآتي:

– الدروز: 11,848 أي ما نسبته 4,96%.
– السنة: 80,519 أي ما نسبته 33,73%.
– الشيعة: 85,595 أي ما نسبته 35,86%.
– العلويون: 2,421 أي ما نسبته 1,01%.
– الطوائف الأخرى ممن يسجلون تحت عنوان "غيره من الطوائف" أي البوذيين والبهائيون أو غير المذكورة طوائفهم: 305 أي ما نسبته 0,13%.
وبذلك فان مجموع الناخبين المسلمين بين 18 سنة و 21 سنة هو 180,383 أي ما نسبته 75,57% من مجموع اللبنانيين الناخبين من هذه الاعمار البالغ عددهم 238,683.

ثالثاً: المرأة والانتخابات

عقد خلال كانون الثاني/يناير 2010، مؤتمر حول مشاركة المرأة اللبنانية في الانتخابات النيابية 2009، الذي أطلقه المجلس النسائي اللبناني بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تضمن المشروع حملة لتفعيل مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية تقوم على المبدأ التثقيفي التوعوي لمعرفة القوانين والكيفيات التي ترعى العملية الانتخابية واكتساب مهارات التواصل والحوار.

الفصل الثامن: موريتانيا- الأيام التشاورية وانتخاب نواب رئاسة مجلس الشيوخ

أولاً: الأيام التشاورية للأغلبية الرئاسية والبرلمانية

نظمت أحزاب الأغلبية الرئاسية والبرلمانية في موريتانيا أياماً تشاورية حول موضوع (أي حكمة لموريتانيا بعد 50 سنة من الاستقلال). في أيام 17، 18، 19، 20 كانون الثاني/يناير 2010. وتم طرح المحاور المدرجة في البرنامج وهي: (الحكمة السياسية: مؤسسات جديدة لجمهورية جديدة، الحكمة الاقتصادية، الحكمة المحلية، دور الصحافة والمجتمع المدني في ترسيخ الحكمة، الحكمة القضائية).

وأفضت المشاورات إلى إنشاء إطار سياسي سمي بائتلاف أحزاب الأغلبية. يشار هنا إلى أن 9 أحزاب معارضة موريتانية قد أعلنت الخميس 10 كانون أول/ديسمبر 2009، انضواءها في إطار سياسي موحد باسم (منسقية قوى المعارضة)، تعمل على أن تكون قطب سياسي معارض للنظام المنبثق عن الانتخابات الرئاسية 18 تموز/يوليو 2009، وقد تم التوقيع بين هذه الأحزاب على عريضة مشتركة دعت في إحدى مطالبها إلى مراجعة النظام الانتخابي.

ثانياً: انتخاب نواب رئاسة مجلس الشيوخ

انتخب مجلس الشيوخ الموريتاني الخميس 7 كانون ثاني/يناير 2010، محسن ولد الحاج نائبا أولا لرئيس المجلس، وعالي ولد محمد خونة نائبا ثانيا للرئيس، وبا الحاج نائبا ثالثاً.

الفصل التاسع: المغرب- نظام الحكم اللامركزي

أعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس في 3 كانون الثاني/يناير 2010، تعيين لجنة استشارية برئاسة عمر عزيزان، سفير المغرب في اسبانيا. وضمت اللجنة 21 عضواً ضمنهم 3 نساء، ينتمون إلى مختلف الفعاليات السياسية والاقتصادية والثقافية في المملكة المغربية. وستقترح اللجنة مشروعاً متكاملًا لتطبيق نظام جهوي، يتيح لكل إقليم إدارة نفسه بنفسه، في فترة زمنية لا يتجاوز نهاية حزيران/يونيو 2010.

الفصل العاشر: فلسطين- الانتخابات الرئاسية والتشريعية

أولاً: تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية

أصدر الرئيس محمود عباس في 22 كانون الثاني/يناير 2010 مرسوماً يقضي بتأجيل موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المحدد بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم (35) لسنة 2009 والصادر بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2009. وسوف يحدد موعد الانتخابات الجديد بمرسوم رئاسي يصدر حين تتوافر الظروف التي تسمح بإجرائها.

ثانياً: انتهاء ولاية المجلس التشريعي

انتهت ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني الاثنين 25 كانون الثاني/يناير 2010.

ثالثاً: انتخابات بلدية ومجالس محلية

أكد عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح) الفلسطينية نبيل شعث أن الحركة تعمل على إجراء الانتخابات البلدية والمجالس المحلية الفلسطينية في صيف 2010.

الفصل الحادي العاشر: السعودية- تعداد للسكان ودراسة عن المجالس البلدية

أولاً: التعداد العام للسكان والمساكن

أعلن وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي صدور موافقة مجلس الوزراء على أن يحدد الأربعاء 27 نيسان/أبريل 2010 موعد التعداد العام للسكان والمساكن بالمملكة.

ثانياً: دراسة حول تجربة المجالس البلدية

ذكرت جريدة الجزيرة السعودية في عددها الصادر بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2010 بأن وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية قد أنهت مؤخراً دراسة شاملة لتقييم تجربة المجالس البلدية فيما يتعلق بالانتخابات وشؤون المجالس البلدية.

الفصل الثاني عشر: السودان- الانتخابات العامة نيسان/أبريل 2010

أولاً: المرشحون والكتل السياسية

بدأت يوم الثلاثاء 12 كانون الثاني/يناير 2010 فترة قبول الترشيحات لـ(رئاسة الجمهورية، و رئاسة حكومة الجنوب، و ولاية الولايات (26 ولاية)، و البرلمان القومي (457 دائرة)، و البرلمانات الولائية (يعدد الولايات).

و مع نهاية كانون الثاني/يناير 2010 قبلت المفوضية القومية للانتخابات في السودان طلبات 10 مرشحين تقدموا لمنصب رئيس الجمهورية فيما رفضت 3 مرشحين لعدم استيفائهم لمتطلبات الترشيح.

وقد تم قبول: عمر حسن احمد البشير من المؤتمر الوطني، عبد الله دينق نيال من المؤتمر الشعبي، ياسر سعيد عرمان سعيد من الحركة الشعبية، مبارك عبد الله الفاضل المهدي من حزب الأمة الإصلاح والتجديد، الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي حزب الأمة القومي، عبد العزيز خالد عثمان إبراهيم التحالف الوطني السوداني، كامل الطيب إدريس عبد الحفيظ مستقل، حاتم السر على الاتحادي الديمقراطي الأصل، محمد إبراهيم نقد منور الحزب الشيوعي السوداني، محمود احمد جحا مستقل.

فيما رفضت المفوضية طلبات ترشيح 3 مرشحين لعدم استيفاء متطلبات الترشيح وهم: منير شيخ الدين منير الحزب القومي الديمقراطي الجديد، فاطمة احمد عبد المحمود الإتحاد الاشتراكي السوداني الديمقراطي، عبد الله على إبراهيم مستقل.

ثانياً: الجدول النهائي للانتخابات

أعلنت المفوضية القومية للانتخابات في السودان الجدول الزمني النهائي للانتخابات والذي حدد فترة الحملة الانتخابية بـ56 يوماً في الفترة من 13 شباط/فبراير ولغاية 9 نيسان/أبريل 2010، فيما تحدد للإقتراع والفرز وإعلان النتائج ثمانية أيام خلال الفترة من 11 نيسان/أبريل وحتى 18 نيسان/أبريل 2010.

وأشارت المفوضية إلى أنه تم تحديد فترة انتخابات الجولة الثانية لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب متى ما دعت الحاجة، خلال يومي 10 و 11 أيار/مايو 2010، وذلك بإجراء الاقتراع والفرز وإعلان نتائج الجولة الثانية وفقاً للمادة 2/26 من قانون الانتخابات.

ثالثاً: الناخبون المسجلون

بلغ عدد من يحق لهم الاقتراع (من هم فوق سن الـ 18) حوالي 19,576,000 من أصل 39,155,000 نسمة هم سكان السودان حسب الإحصاء السكاني 2008. وبلغ عدد الذين سجلوا أنفسهم في سجلات الناخبين داخل السودان 16,243,000 ناخباً، بنسبة تسجيل 83%. وبلغ عدد المسجلون في الخارج

345,104 ناخباً بينهم 67,800 في السعودية، و9500 في ليبيا، و8500 في الإمارات، و6800 في قطر، و5400 في مصر، و1100 في بلجيكا. وعلى الإجمال يبلغ عدد الناخبين المسجلين في الداخل والخارج 16.347.000 ناخباً.

رابعاً: إجراءات انتخابية

أكدت المفوضية القومية للانتخابات في السودان انها تسعى لتقليل صناديق الاقتراع وعمل بطاقات ملونة لتسهيل العملية على الناخبين، وستشهد العمليات الانتخابية مراقبة دولية، محلية وإقليمية، بجانب وكلاء ومندوبي الأحزاب. وقد صممت صناديق الاقتراع بحيث لا يمكن التزوير حيث سيتم إغلاقها بالشمع مع ختم للأحزاب والمراقبين عليها.

خامساً: المراقبة المحلية والدولية

أصدرت المفوضية القومية للانتخابات قراراً بتشكيل لجنة للمراقبة المحلية والدولية وستقوم اللجنة بفحص طلبات اعتماد جهات المراقبة المحلية والدولية المقدمة إليها والبت فيها، وقدرت عدد المراقبين بـ 200,000، عن جميع المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

سادساً: تمويل الانتخابات

قال الأمين العام لمفوضية الانتخابات أن المجتمع الدولي يتحمل 43% من كلفة تمويل الانتخابات، وأشار إلى أن الحكومة السودانية دفعت 150 مليون جنيه سوداني (60 مليون دولار) وقدم المانحون 50 مليون دولار، فضلاً عن المساعدات العينية التي يتحملها الطرفان.

سابعاً: المرأة والانتخابات

قالت سامية أحمد محمد أمينة أمانة شؤون المرأة بحزب المؤتمر الوطني (الحاكم) في السودان إن اللجنة العليا للانتخابات بالحزب، اعتمدت 112 مرشحة من مجموع 336 مرشحة على المستوى القومي منها 88 مرشحة من الولايات الشمالية و24 من الولايات الجنوبية، كما تم اعتماد 196 مرشحة على المستوي الولائي من جملة 576 مرشحة.

الفصل الثالث عشر: تونس- الانتخابات البلدية والتركيبية الجديدة للحزب الحاكم

أولاً: الانتخابات البلدية

الكيانات السياسية والمرشحون

أكدت الأحزاب الممثلة في البرلمان التونسي عن نيتها المشاركة في الانتخابات البلدية في أيار/مايو 2010، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستشارين في البلديات خلال الاستحقاق الانتخابي نحو 4.626 مستشاراً ومن المنتظر أن يترشح لهذه الانتخابات أكثر من 10,500 مرشح في 264 مجلساً بلدياً.

الانتخابات السابقة

شهدت الانتخابات البلدية في العام 2005، فوز (التجمع الدستوري الديمقراطي) بنسبة 80% من الأصوات في الانتخابات البلدية الثالثة عشرة في تاريخ تونس، في حين فازت أحزاب المعارضة والقائمة المستقلة بنسبة 20% من الأصوات. وشهدت الانتخابات البلدية حينها مشاركة أكثر من 2,800,000 ناخب لاختيار 4366 مستشاراً بلدياً لولاية من خمس سنوات.

وكان حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحاكم) حاضراً في جميع الدوائر الانتخابية، في حين حضرت أحزاب المعارضة والقائمة المستقلة في 65 دائرة انتخابية فقط.

وقد نافس التجمع الدستوري الديمقراطي 4 أحزاب معارضة من بين 7 أحزاب مرخص لها وهي: حركة الاشتراكيين الديمقراطيين وحصلت على 106 مقاعد، حزب الوحدة الشعبية وحصل على 180 مقعداً، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وحصل على 51 مقعداً، الحزب الاجتماعي التحرري وحصل على 16 مقعداً، بالإضافة إلى مشاركة قائمة مستقلة وحيدة حصلت على 6 مقاعد.

المرأة والانتخابات

تمكنت المرأة في الانتخابات البلدية التونسية السابقة في العام 2005 من الحصول على 10 مراكز كرئيسات بلدية و4 نساء حصلن على صفة مساعد أول لرئيس البلدية، كما تمكنت 800 امرأة من الاضطلاع بمهمة مستشارة بلدية.

ثانياً: التركيبة الجديدة للحزب الحاكم

أعلن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي يوم الثلاثاء 26 كانون الثاني/يناير 2010، التركيبة الجديدة للديوان السياسي للتجمع الدستوري الديمقراطي (قيادة الحزب) وكانت على النحو التالي: (محمد الغنوشي- نائب رئيس التجمع، محمد الغرياني- أمين عام، عبد الله القلال - أمين مال) أما الأعضاء فهم: (فؤاد المبرع، عبد العزيز بن ضياء، أحمد عياض الودرنى، رفيق بلحاج قاسم، كمال مرجان، عبد الوهاب عبد الله، نزيهة زروق).

وجاء هذا الإعلان بعد مرور 3 أشهر على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية 2009، والجديد في الديوان السياسي للحزب الحاكم هو دخول كمال مرجان، وزير الخارجية الجديد، ونزيهة زروق، رئيسة دائرة المحاسبات ووزيرة المرأة السابقة.

والمعروف أن أعضاء الديوان السياسي الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس الحزب (الرئيس التونسي زين العابدين بن علي)، يتم اختيارهم من بين أعضاء اللجنة المركزية المكونة من 350 عضواً ضمنهم 250 عضواً منتخباً.